جامعة قاريونس
كلية القانون - المكتبة

الديمقراطيَّة

دِرَاسَة مقارنة

إعـداد
الدكتورعَـلى شمبش

أستاذ مسَاعد قسم العلوم السيَاسيَّة

كلية الاقتصَاد والتجَارة
جَامعَة قاريونس

تقديـــم :

اننى أعتبر هذا البحث اساس لدراسة شاملة مقارنة لمفهوم الديمقراطية وذلك من خلال دراسة مقارنة لأبرز الافكار السياسية والتطبيقات للديمقراطية وسعيا وراء تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بهذه الدراسة سواء مـــن حيـــث النظرية أو التطبيق فاننى أقدم ما في هذا البحث الاساسي كافتراضات أولية مطروحة للمناقشة الموضوعية والتي آمل أن يشارك فيها جميع المشاركين فى هذه الندوة ٠

مقدمة البحث :

يتناول هذا البحث بالدراسة المقارنة مفهوم الديمقراطية الذي
يحدث خلط حول تحديده أو المقصود منه نظرا لتعدد صوره ، وقد يك
المفيد في بداية هذه الدراسة تحديد تعريف الديمقراطية وانطلاقا م
التعريف أقوم بمقارنة المفاهيم المختلفة للديمقراطيـة والتى مرّ بها
السياسي الانساني في عصوره المختلفة تنظيرا وممارسة .

يمكن القول أن الديمقراطية تعنى حكم الشعب ، والديمقراطي
الناحية اللفظية فى الاساس ، كلمة يونانية مركبة مـن جزئين ، ا
الأول (Demos) وتعنى الشعب والجزء الثانى (Kratos)
حكم أو سلطة ، وقد تطورت هذه الكلمة لتعنى اسلوبا واحدا ولكن ب
مختلفة ومظاهر متباينة من حيث التطبيق وذلك على مر العصور و
اذا ذهبنا الى المعنى الاغريقي لمفهوم الشعب نجده انه لم يكن لفظا
ولكنه محدد بمعايير معينة كما سيتضح فيما بعد . وقد يذهب البعض
اعتبار تحقق مبدأ الفصل بين السلطات هو من قبيل الديمقراطية : لأ
يمنع تركز الحكم فى هيئة واحدة وبالتالي استبدادية السلطة ، وقد
البعض أن هناك ديمقراطية غربية وديمقراطية شرقية متخذين فى
اختلاف انماط الحكم اساسا للتفرقـة ، وهـذا غير صحيح فالديمق
واحدة ، أي انه حتى وان اختلفت المظاهر او الصور فان الديمقراطية
فى حكم الشعب أو حق الشعب فى المشاركة السياسية بأقصى معانيها
أوسع حدودها وليس مجرد المشاركة الدورية .

الديمقراطية مفهوم سياسى يسعى كل نظام سياسى الى تحقيقه و
كثير من النظم تطبيقه ، ومن أجل تحقيقه تقـوم الثورات وتتغير الا
السياسية وتهرق الدماء ، ويذهب ضحية لتلك المغامرة العديد من الض
ينتهى المطاف بأن يتربع فرد أو طبقة أو حـزب أو غير ذلك مـن أ
الحكم التقليدية على كرسى الحكم باسم الديمقراطية .

لقد اختلفـت وجهات النظر حـول مفهـوم الديمقراطيـة ، ف
الديمقراطية بطرق مختلفة تبعا لاختلاف ما يسترشد به من فكر أو غا
نظرية سياسية اجتماعية . قد تعنى الديمقراطية مفاهيم متعددة اجتم
اقتصادية وسياسية . وفى هـذا المجال يهمنا بالدرجـة الاولى تعر
الديمقراطية فى الاطار السياسى ، وهى تعنى حكم الشعب بنفسه ومن

صالحه ، ومن هنا ندرك أن الديمقراطية تنبثق من ارادة الشعب وعلى ذلك فان برنامجها يتمشى بالضرورة مع مصالح المواطنين وبالمثل تنبثق قوتها ونفوذها وسلطاتها التى تمارسها ونظامها الذي تفرضه ، وباختصار السياسة التى تمارسها من مصالح ومبادىء السيادة الشعبية ، وفى هذا نرى أن روسو ، وهو أحد المفكرين الذى تحدثوا عن فكرة العقد الاجتماعى ، قد أوضح أن سيادة المجموع (أى الشعب) لا يمكن التنازل عنها وليست الحكومة الا خادمة لهذه السيادة وسلطتها ناشئة عن التوكيل ، وهى تمارسها بفضل سيادة الشعب ، فالشعب هو صاحب السلطة التشريعية وليس للحكومة الا سلطة تنفيذية وعندما يجتمع الشعب تعود اليه السيادة كاملة ، وتتوقف الحكومة عن ممارسة سلطتها طوال مدة اجتماع الشعب • (١)

ويجدر مقدما ، تحديد مفهوم الديمقراطية المباشرة حتى تتضح الرؤية حول النقاط التى سيتناولها هذا البحث ، وذلك اذا افترضنا أن تلك النظريات والممارسات المختلفة التى يطلق عليها الديمقراطية لم تصل الى مفهوم الديمقراطية المباشرة الذى يعنى اساسا وبالتحديد ، أن يباشر جميع أفراد الشعب دون تمييز أمور الدولة المختلفة وذلك عن طريق التشريع والتنفيذ والقضاء دون نيابة أو تفويض أو انقطاع ، وهى كما يقول الدكتور ثروت بدوى : « تفترض مباشرة الشعب بنفسه لجميع السلطات من تشريعية وتنفيذية وقضائية ، فيضع القوانين ويعدلها ويتولى تنفيذها وتسيير المرافق العامة وادارة العلاقات الخارجية وابرام المعاهدات ، كما يقوم بالقضاء بين الافراد والفصل فى الخصومات » (٢) • وعلى الرغم من أن جان جاك روسو انتقد بشدة النظام النيابى فى انجلترا الا أنه عاد فقرر استحالة امكانية مباشرة الشعب لجميع الوظائف ، واكتفى بأن ينادى بضرورة تولى الشعب مهمة التشريع ووضع القوانين اللازمة للجماعة • وتظل الديمقراطية المباشرة ، على الرغم من استحالة تطبيقها الصيغة الدقيقة للديمقراطية خاصة اذا توافرت لها امكانية التطبيق واتيحت الفرصة لجميع المواطنين لممارستها دون تمييز بين طبقة واخرى ودون ضغط أو تدخل من أى جهة كانت • « ان الديمقراطية المباشرة هى الاسلوب المثالى الذى ليس محل نقاش أو خلاف فى حالة تحققه واقعيا ، وبما أن الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة واحدة ليناقش ويتدارس ويقرر سياسته ، لذا انصرفت الامم عن الديمقراطية المباشرة ، وبقيت مجرد فكرة طوباوية بعيدة عن دنيا الواقع » (٣) • وبالاضافة الى استحالة تطبيق مفهوم الديمقراطية المباشرة على مر العصور بصفة عامة وفى عصرنا هذا بصفة خاصة ، نظرا لتعقد الامور وكبر حجم الدول سواء من حيث كبر عدد السكان او اتساع

رقعة الارض ، فان هناك من العيوب العديدة التى جعلت المفكرين ا
يعدلون عن المناداة بها ، ومن هذه العيوب (٤) :

١ ـ عدم وصول الكثيرين من أفراد الشعب الى درجة من
والادراك السليم كافية لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم .

٢ ـ توجد كثير من المسائل العامة الفنية والمعقدة ، والتى
لأفراد الشعب العاديين أن يتفهموها ، ولن يكون فى وسعهم علاجه
الحلول اللازمة لها ، ولا بد من قيام هيئات فنية متخصصة لعلاج
المسائل ، فهى لا يجوز طرحها للمناقشة العامة .

٣ ـ من الامور العامة ما يتطلب السرية التامة ، واشتراك
المواطنين فى مناقشتها يكشف السرية ويعرض البلاد لمخاطر لا تؤمن

واذا افترضنا أن العيوب المشار اليها هى عيوب نسبية تختلف
المجتمعات السياسية وتتباين بتباين المواضيع المطروحة للمناقشة فى
والتنفيذ والقضاء ، فان الحقيقة التى تبقى واضحة هى استحالة
الاسلوب المباشر من الديمقراطية فى التجمعات السياسية فلا يمكن
الشعب حتى وان كان فى مدينة أو قرية صغيرة بالتنفيذ والقض
شئون المدينة وذلك بعد قيامه بالتشريع . واذا كان الأمر كذلك فتث
تساؤلات عدة منها : ما هى أكثر الصور التى عرفتها البشري
للديمقراطية ، أو بمعنى آخر ما هى أقرب تلك الصور الى الديم
المباشرة اذا كانت هناك استحالة فى تحقيق ذلك الاسلوب
والتساؤل الاخير الذى قد يطرح هو هل يمكن اعتبار جميع تل
التى وجدت فى تاريخ البشرية واعتبرت فى اطار الديمقراطية
ديمقراطية . هذا ما تسعى اليه هذه الدراسة من توضيح وتبيان

أولا ـ ديمقراطية أثينا (أو دولة المدينة) :

أوجد اليونانيون فى دولة المدينة نظاما للحكم أطلقوا عل
الديمقراطية أو حكم الشعب . ولا شك فى أن ذلك النظام يعتبر
العصر فريدا فى نوعه محققا للشعب بالمفهوم اليونانى الحكم الح
تمت ممارسة الديمقراطية الاثينية فى دولة المدينة عن طري
مختلفة (٥) يمكن تحديدها وتوضيح مهامها على النحو التالى :

١ ـ المؤتمر العام :

يتكون المؤتمر العام من جميع المواطنين الذكور الذين بل
العشرين فى أثينا الذين يجتمعون فى اجتماع عام بصفة دورية بم
مرات فى السنة .

٢ ـ مجلس الخمسمائـــة :

يعتبر هذا المجلس بمثابة الهيئة التنفيذية للمؤتمر العام الا ان هـــذا المجلس كان أيضا يقوم بتقديم المقترحات الى المؤتمر العام • وبالاضافة الى ذلك فقد كان يسند اليه تنفيذ أحكام القضاة ويحتفظ لنفسه ببعض السلطات القضائية حيث يشكل فى مراحلـــه محكمة تتولـــى التحقيق والاشراف فـــى شئون بعض القضايا ذات الصفة الخاصة فى بعض الاحوال المعينة • وتشترك فى هذا المجلس القبائل العشرة فى اثينـــا بمعدل خمسين عضوا عـــن كـــل قبيلة • وقد أدرك الاثينيون صعوبة قيام المجلس بكامل أعضائه بالمهمـــة التنفيذية لذلك فقد اتفـــق أن يقـــوم خمسون عضوا يمثلون قبيـــلة واحـــدة بالاضافة الى ممثل عن كل قبيلة من القبائل التسع الاخرى ، وكان يختـــار رئيس لجنة الخمسين بالاقتراع من بين اعضائها لمدة يوم واحد ، وبشـــرط الا ينال اثينى هذا الشرف أكثر من يوم واحد فى حياته ، ويقـــوم الخمسون عضوا بادارة الشئون لفترة تعادل عشر السنة •

وبالنظر الى هذا المجلس الذى كان يجمع فى يده السلطات الثلاث ، التشريعية ، التنفيذية ، والقضائية ، وان كانت صفته الرئيسية هى السلطة التنفيذية نجد أنه يعبر عن صورة نيابية تمثلت فى الكيفية التى تشكل بها •

٣ ـ المحاكـــم :

تتشكل المحاكم عن طريق الاختيار من قبل الشعب وذلك عن طريـــق الوحدات الادارية التى كانت موجودة فى اثينا ، وقد كـــان أعضاء هـــذه المحاكم يصل الى (٥٠١) عضوا وقد يزيدون وقد يقلون ولكن ليس أقـــل من (٢٠١) عضوا •

واستنادا الى التسمية فقد يعتقد البعض أن وظيـــفة المحاكم وظيفـــة قضائية فقط الا أن ما حدث هو أن هذه المحاكم كانـــت تقـــوم بوظائف غير قضائية بالاضافة الى وظائفها القضائية ، فمثلا نجد أنها الى جانب اصدارها الاحكام تشرف على الموظفين العموميين والاشراف على القانون الذى كـــان أقره المؤتمر العام ، وبذلـــك يمكن القـــول أن المحاكم كانت تملك سلطـــة تشريعية وادارية وقضائية •

لقد تميزت الديمقراطية الاثينية بهيئاتها المختلفة التى كانت تمـــارس السلطات المختلفة وبأسلوبها الذى كان أسلوبا مميزا فى ذلك الوقت ، بيـــد أنه يلاحظ أن وجود هذه الهيئات لم يمكـــن الشعب مـــن مباشرة التشريع والتنفيذ والرقابة حيث قامت تلك الهيئات من خلال اعضائها وبصفة دورية فى بعض الاحيان بممارسة تلك المهام • وعلى هذا الاساس يمكن القـــول أن المؤسسات السياسية التى اقيمت فى الديمقراطية الاثينية هى مؤسسات فى

أغلبها تمثيلية ، وبالتالي فليس صحيحا القول بأن الديمقراطية الا
ديمقراطية مباشرة وذلك ، كما رأينا ، لان الشعب لا يمارس جميع
والاختصاصات بطريقة مباشرة ، وقد يقول البعض أن الجمعية
المؤتمر العام الذى هو مجموع المواطنين الذكور مارس كل الاخت
غير أنه فى حقيقة الامر ان ذلك لم يحدث ، فقد كان يصدر التشر
يقدمه له المجلس (مجلس الخمسمائة) من مواضيع . « على أن
يعنى أن تلك الجمعية الشعبية قد مارست بالفعل شئون السياسة
أو أنه كان مفروضا فيها أن تمارسها أو أن تناقش وسائلها ، فالدي
المباشرة بمعنى الحكم بواسطة الشعب كله ، خرافة سياسية أكثر م
من نظـم الحكم » (٦) .

ان عدم امكانية تطبيق الديمقراطية المباشرة فى دولة المدينة
أو غيرها مـن المـدن ترجع بالدرجة الاولى الى صعوبـة ممارسة
العامة المتعلقة بالتشريع والتنفيذ والرقابة مباشرة من قبل جمي
الشعب ، بيد أن من يكتب حول الديمقراطيـة يشير الى أن الد
المباشرة وجدت أول ما وجدت فى اثينـا قديمـا ، غير أن الصحي
التطبيق الصحيح للديمقراطية المباشرة كما عرفت فى هذا البحث
فى دولة المدينة فى اثينا .

بالاضافة الى ذلك فان ما يعيب النظام الاثينى هو تقسيم الم
طبقات ثلاث تختلف كل منها عن الاخرى من حيث الحقوق والو
وهذه الطبقات هى : (٧)

١ ـ طبقة المواطنين والذين لا يعملون شيئا سوى الحكم
المراكز فى دولة المدينة .

٢ ـ طبقة الاجانب وهم لا يملكون صفة الاستقرار وبالتالى ل
حقوقا سياسية ويطبق عليهم قانون خاص بهم .

٣ ـ طبقة العبيد وهى تلك الطبقة التى لم تنل من الحقوق
عليها كل الواجبات .

ووفقا للتقسيم السابق نرى أن الطبقة الاولى (طبقة المواطني
الطبقة الوحيدة التى تمارس السياسة ، وبالتالى فان حرمان أى
فئات المجتمع من المشاركة السياسية يعتبر فى حد ذاته هدما للديم
« وظلت نظرة الديمقراطية الاثينية للشعب نظرة حصرية ، وظلت
الديمقراطية وقفا على المواطنين ، وهم أقلية الشعب » (٨) .

واستنادا الى التعريف الوارد فى هذا البحث فان التمييز بين
فى المجتمع الواحد لا يعد من الديمقراطية فى شىء بل يعتبر هدم
وبذلك يمكن القول أنه اذا اعتبر ما طبق فى نظام الحكم الاثينى دي

مباشرة فانها ديمقراطية خاصة بفئة من الشعب ولم تكن حكم كافة الشعب ٠

ثانيا ـ الديمقراطية الغربية :

لقد أوجد المفكرون السياسيون سبيلا آخر لتحقيق حكم الشعب وذلك بعد ادراك أن الحكم المباشر هو من ضرب المستحيلات ، وبذلك ظهر مفهوم الديمقراطية غير المباشرة ، او ما تعرف بالديمقراطية التقليدية والتى كثيرا ما يطلق عليها الديمقراطية الغربية نظرا لتوسع الدول الغربية فى تطبيقها ، كما تصف كتب النظم السياسية هذا الاسلوب بالديمقراطية النيابية أو البرلمانية ، ويقصد بالديمقراطية فى هذا الاطار المشاركة الدورية لافراد المجتمع من خلال اشتراكهم فى انتخابات دورية يختارون خلالها من يتولى الحكم نيابة عنهم ٠

ويمكن تسمية هذا النوع من الديمقراطية بالديمقراطية الجامدة بمعنى أنها تقوم على أساس أن الديمقراطية تتحقق بحيث يعطى المواطن حق الانتخاب الدورى لتعيين ممثلين عنه أمام السلطة الحاكمة ، وبعبارة أخرى يكفى ليتوافر النظام الديمقراطى أن يسلم للمواطن بحقوق ثلاث هى : ـ

أ ـ حق اختيار ممثلين على قدم المساواة ٠

ب ـ حق الاختيار بطريقة دورية وليست أبدية ٠

ج ـ أن يكون لهؤلاء المرشحين حق الرقابة على السلطة الحاكمة ٠

حيث توافرت هذه العناصر الثلاث فان الديمقراطية تعلن عن فاعليتها وتؤكد أن النظام القائم نظام ديمقراطى فى أوسع معانيه ، ولكن الواقع أثبت أن مثل هذه الديمقراطية ديمقراطية غير حركية ولا تعبر عن الواقع الفعلى فى النظام السياسى ، وسبب ذلك هو أنه بمجرد انتهاء الانتخابات ينقطع الاتصال بين الطبقة المنتخبة والطبقة المنتخبة ووجود المرشح النيابى ليصبح معبرا عن مصالحه الخاصة ، ويكون كذلك حتى انتهاء الدورة النيابية ، وتبدأ انتخابات جديدة تأخذ نفس الطابع ودون اختلاف كبير ، وهكذا اضحى النظام الديمقراطى غير المباشر من الوجهة الواقعية لا يمكن وصفه الا بحكم الاقلية ٠ ومن هذا نستطيع أن نخلص الى أن ما يعيب نظام الديمقراطية غير المباشرة او النيابية ما يلى : ـ

١ ـ عدم ممارسة الشعب للسياسة بصفة دائمة ٠

٢ ـ عدم وجود علاقة دائمة بين النائب ومرشحيه ٠

٣ ـ احتكار قلة قليلة للسلطة وقد تكون هذه القلة غير كفوءة لمثل تلك المسئولية ٠

٤ ـ عدم دفاع النائب عن حقوق مرشحيه او دائرته بحجة أنه يمثل ويعبر عن مصالح الشعب ككل ٠

٥ ــ الاعتماد على الدعاية فى هــذه الانتخابات والتــى يكـ
عمودها الفقرى وبالتالى مــن لا مال له لا مكان لــه فى تلــك الـ
النيابيــة ٠

واذا اعتبرنا أن المجالس النيابيــة هى الطريقــة الوحيــد
الديمقراطية غير المباشرة فى الدولة فان الكتاب الاخضر يعتبر تلك
حاجزا شرعيــا بين الشعوب وممارسة السلطة حيــث حرمت الجم
ممارسة السلطة ، باستثناء تلــك الممارسة التى تتم عــن طريق و
التصويت فى صناديق الانتخابات ، وليس نظام الاقتراع العام الطر
لتطبيق الديمقراطية حيث قد تفرض نتيجة الانتخابات فرضا عل
الشعب المختلفة بواسطة اداة الحكم سواء كانت فرد او طبقــة أو
قبيلة بما فى ذلك مــن استغلال للظروف المتاحة لهــا ٠ لقد اعتبر
الاخضر أن مثل هذا التمثيل تدجيل وأن لا نيابــة عــن الشعب و
الديمقراطية أساسا تعنى سلطة الشعب لا سلطة نائبه عنه ، وبالتال
مجلس نيابى يعنى غياب الشعب (٩) ، وبالاضافة لما تقدم فنجد
عبد الحميد متولى فى كتابه **المفصل فى القانــون الدستورى (٢**
يذكــر :

« ان القول بأن البرلمان (فى نظام الحكومة النيابية) يمث
أو أغلبية الامة هو قول لا يعبر عن حقيقة فالواقع أن البرلمان
بأجمعه) لا يمثل سوى أقلية من الناخبين وذلك اذا نحن اس
حسابنا عدد الاصوات الفاشلــة فى الانتخابات (أى تلــك
التى حصل عليهــا المرشحون الذيــن لــم ينجحوا فى الانت
وأسقطنا أيضا من حسابنا عدد الغائبين من الناخبين (ع
بأصواتهم يوم الانتخاب) وهؤلاء الغائبون يبلغ عددهم فى
البلاد (وبينها مصر) نحو نصف عــدد الناخبين بعبارة أخ
مجموع عدد أصوات الغائبين مضافا اليها الاصوات الفاشل
عادة أغلبية الاصوات » (١٠) ٠

وفقا لما ذكره الدكتور متولى نستطيع القول أن البرلمان أ
النيابى لا يعبر عن الاغلبية بل هو يمثــل الاقلية ، وكثيرا مــا تكو
الاقلية ذات نفوذ اقتصادى أو اجتماعى ، ويجدر بنا أن نضيف أنه
يحدث أن يوافق البرلمانء على قانون هام بأغلبية نسبية لا تتجاو
ما تمثله من الناخبين عن عشر عدد السكان ٠

ان التمسك بمفهوم النيابة فى الديمقراطية يبعدنا عن الوض
فى ممارسة السلطة وذلك عن طريــق الديمقراطية المباشرة ، وذ

النظام النيابى يقوم على أن الشعب يختار حكامه ، اى لا يمارس السلطة بنفسه ، وهذا ما يتنافى مع الديمقراطية فى مفهومها البسيط وهى حكم الشعب أو سلطة الشعب • اما الاعتقاد بأن فى هذه الصورة من صور الديمقراطية تتوافر الرقابة المستمرة من المحكومين على الحاكمين فهو اعتقاد يجانبه كثير من الصواب ، وذلك لان الرقابة الوحيدة من مجموع الشعب تتم خلال فترة الانتخابات فقط أما بعد ذلك فيتولى النواب أو الممثلون عن الشعب أمر تلك الرقابة ، وتصبح ، بالتالى ، عملية يكتنفها كثير من الالاعيب البرلمانية والاحتراف السياسى بصفة عامة • وقد تتخذ تلك الممارسات الصيغة الدستورية وبذلك فلا أحد يستطيع الاعتراض • ويرى البعض أن فكرة الوكالة التمثيلية بالاضافة الى فكرة الفصل بين السلطات تشكلان معا الجوهر التقليدى للديمقراطية الغربية وذلك لحل التناقض بين السلطة والحرية • ويذكر صاحب هذا الرأى أن الفكرتين لم توجدا ذلك الحل ، وذلك لان شكل الحكومة النيابى لم يذب الحواجز بين الحاكمين والمحكومين ، كما أن الفصل بين السلطات الذى نادى به مونتسكيو لم يتحقق فى الواقع على الاطلاق (١١) • ونظرا لتلك التجاوزات فى الديمقراطية النيابية فيمكن القول أن تلك الصورة من صور الديمقراطية قد لا تعبر عن الديمقراطية فى أبسط معانيها وهى المشاركة السياسية لجميع افراد الشعب أو عن الديمقراطية فى صورتها المثلى وهى سلطة الشعب التى يباشرها دون نيابة قد تكون نتيجة طرق غير سليمة يمارسها من فى الحكم لتثبيت مركزه فى الحكم • ومن الواضح أن الديمقراطية النيابية ، على عكس الديمقراطية المباشرة تفرق بين صاحب السلطة (الشعب) ومن ومن يمارسها (النواب) (١٢) • وكما ذكر فى السابق ان الديمقراطية غير المباشرة فرضتها ظروف استحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة فى العالم المعاصر ، وكمحاولة للتخفيف من الانتقادات الموجهة الى الديمقراطية غير المباشرة تسعى النظم الى الالتجاء الى بعض المظاهر التى تتيح المشاركة السياسية لجميع افراد الشعب وهذا ما يطلق عليها مفهوم الديمقراطية شبه المباشرة ، ويتم ذلك عن طريق اجراء الاستفتاءات الشعبية التى يكتنفها كثير من العيوب •

وايا كان الاسلوب المتبع فى النظم الغربية أو غيرها فهى لا تعبر عن الديمقراطية المباشرة لانها جاءت نتيجة لاستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة ، ولكن الاهم من ذلك أنها لا تعبر عن الديمقراطية فى مفهومها الدقيق كما حدد فى هذا البحث والذى يعنى حكم الشعب •

ثالثـا : الديمقراطية الشعبية فى العالم :

أطلقت بعض الدول على نظمها السياسية صفة الديمقراطية
خاصة فى دول الكتلة الشرقية وبعض دول العالم الثالث حديثة
التى ارادت أن تقطع كل صلتها بالمستعمر الغربى فاتبعت لذلـك
سياسيا مناقضا لما هو موجود فى الغرب أو الديمقراطية الغربية ٠

لقد قصد من استعمال مفهوم الديمقراطية الشعبية فى تلك ا
مغايرتها لمفهوم الديمقراطية البرلمانية المطبقة فى الغرب ٠ ولكن ه
ما يطبق فى تلك الدول هو مـن قبيـل الديمقراطية أو يمثل الد
الشعبية أو يمكـن تحديدها بأنها حكـم الشعب ؟ ان فحص نظام
الواحد الذى تتبناه غالبية ، ان لم يكن كل ، تلـك الـدول سيو
حقيقـة الامـر ٠

فى نظام الحزب الواحد لا يوجد فى الدولة الا ذلك الحزب و
بقيام احزاب اخرى ٠ والحزب الوحيد يضم جميع المواطنين الذين
أو على الاقل يبدو عليهم الاخلاص للنظام القائم ٠ ويعتبر الحزب
الحالة ممثلا عن الامـة بكاملها ٠ ان الحزب الواحد هو أن فئة قليل
السلطة لصالحها وتمارسها باسم الشعب بينما نجد الشعب فى غال
يشارك فى العملية السياسية ٠ وينتج عن ذلك استبعاد ، بطريقة م
غير مباشرة ، الغالبية العظمى من أبناء الشعب فالحزب الواحد م
من شعارات لن يكون تعبيرا عن ارادة الشعب ، وتتم بذلـك سيطر
الحزب على جميع الاجهـزة السياسية والاقتصادية والادارية وال
وبالتالى تنعدم الرقابة حيث لا رقابة على الحزب ولا معارضة
الحزب ٠

واذا كانت القاعدة فى نشأة استبدادية الحزب الواحد تنتج ع
الصراع الحزبى على السلطة بين الاحزاب المختلفة او اختلاف الزع
تلك الاحزاب واستحواذ حزب واحد فى النهاية على تلك السلطة ٠
يحدث أن يقوم الزعيم الفرد او المستبد بخلق حزب حاكم يحقق من
اغراضه الشخصية ، ونجد من يسايره من الافراد ويحقق مصالحه ٠
هناك من ينتقد هذا النوع مـن الاحزاب ، يقول فى ذلـك دكتـ
الجمـل :

« ومثل هذه الاحزاب التى تقوم فى ظل السلطة تكـو
مأوى للانتهازيين والمنافقين الذين يجيدون بضاعة الكلام ولا
بشىء قط غير مصالحهم ومثل هؤلاء لديهم استعداد كاص
عن النظام اذا سقط ، بل وللالتفاف حول النظام الجديد وا

من كل علاقة لهم بالنظام القديم ، اذ الواقع انه لم تكن لهم به علاقة مبدأيــة وانما كان ارتباطهم به ارتباطا مصلحيا لا بــد وان ينفصــم بمجرد سقوط النظام » (١٣) ٠

ولعل الحديث عن مظاهر استبدادية الحزب الواحد يقودنا الى تحديد السمات العامة لنظام الحزب الواحد والتى ذكرها الدكتور الشافعى ابو راس فى رسالته لنيل درجة الدكتوراه ، يقول المؤلف المذكور :

« لنظام الحزب الواحد مميزات عامة تتميز بها أيا كان نوعه فهى فى جملتها تعتنق المركزية الشديدة والطاقة الكامــلة ، وتصدر معظم قراراتها ـ وعلى الاخص الهام منها ـ عن القمة ، وتلتزم بهــا القاعدة التزاما متزمتا ، ولا أثر للمنظمات البرلمانية عمليا ـ فى ظل نظام الحزب الواحد ، وهى فى جملتها لا تهتم بالانتخابات كثيرا ، اذ تعتمد على الثورة والعنف أكثر من التطور السلمى ٠ وتأخذ بنظام **جامد** Regide وتسلطى Totalitaire » (١٤) ٠

ومهما ذكر من سمات تميز حكم الحزب الواحد عن أنظــمة الاحزاب الاخرى ومهما ذكر من تبريرات موضوعية او غير موضوعية لوجود مثل تلك الانظمة ، فــان السمة البارزة والتــى تعتبر بمثابــة الفاصل بين الانظمــة السياسية فى مقارنتها ببعضها هو أن انظمة الاحزاب السياسية بصفة عامــة وانظمة الحزب الواحد بصفة خاصة فى صراع مستمر فيما بينها فى الحالة الاولى ، وبينها وبين بقية المواطنين خارج التنظيــم الحزبى فى الحالــة الثانية (حالة وجود حزب واحد منفرد بالحكم) ومــن هنا تتولد الــروح الاستبدادية خوفا من ضياع السلطة من يد الحــزب ، ويستعمل فى ذلــك الحزب شتى وسائل القهر والارغام ٠ ويعتمد الحزب الحاكم فى استبداديته على شخصية زعيم او على طبقة من طبقات المجتمع ، فنجد مثلا ان الحزب النازى فى ألمانيا كان يعتمد على زعامة هتلر بينما كان الحزب الفاشيستــى فى ايطاليا يعتمد على زعامة موسيلينى التى اعتــقد انها دائــمة ، وفى نفس الوقت نجد أن هناك اختلافا من حيث الاعتماد علــى طبقــة معينــة بذاتها للوصول الى السيطرة التامة على المجتمــع ، بينما تمثل الاحزاب الشيوعية طبقة العمال ويعتمد عليها ، تقوم الاحزاب الفاشية على اكتــاف الطبقة المتوسطة أو البورجوازية ، وتسعى لمنع طبقة العمال من الوصول الى السلطة (١٥) ٠ ان ما ذكر من اعتماد الحزب الواحد على طبقة دون أخرى يؤيد ما ذكرته من الصراع المستمر فى المجتمع والذى تكون نتيجته الحتمية ضياع المصالح العامة فى الدولة ٠

خلاصة القول أن حكم الحزب الواحد هو استبدادية فى أوضح صورها حيث هو حكم قلة قليلة تتمثل بالدرجة الاولى ، فى زعامة الحزب ان لــم

يكن فى زعيم الحزب ، وفى نفس الوقـت فان الحـزب الواحـد
وتأييده لطبقة متميزة دون غيرها يخلق ، بقصد او دون قصد ، ح
تكون سمته الغالبة استبدادية الطبقة بدلا من استبدادية الفـرد أو
الواحـد .

وتظهر أهمية الدور الذى يؤديه الحزب الواحد فى روسيا
من خلال توضيح العلاقة الرسمية القائمة بين الحزب والحكومة يق
كتاب « المدخل فى علم السياسة » :

« الحزب الشيوعى هو طليعة الشعب العامل فى صرا
النظام الاشتراكى وتنميته ... وان الحكومة لا يمكنها أن
قرارات هامة ، سياسية أو تنظيمية ، الا بتوجيه من الحزب
من ذلك أن الحزب هو أساس النظام السياسى السوفيتى
المنظمة الوحيدة التى لها حق تفسير الايديولوجية الشيوعي
حاكم جماهير الشعب ، وهو موجهها وهو مصدر جميع ال
وواضع مختلف السياسات » (١٦) .

ويتضح من تجربة الحزب الواحد فى الانظمة الشيوعية والف
والنازية أن تلك المؤسسة الرئيسية فى النظام السياسى تعيبها عدة
يمكن اجمالها فى الآتـــى : -

١ ـ احتكار فئة قليلة العمل السياسى وعدم اشتراك بقية أفرا
فى تسيير أمور الحكم ، فهو بالتالى ليس تعبيرا عن ارادة الشعب .

٢ ـ انعدام الرقابـــة الحكومية او الشعبية علـــى الاجهـــزة ال
والادارية المختلفة ، بحيث أن الحزب هـــو المهيمن على جمـــيع ال
والمؤسسات فى الدولة .

٣ ـ انعدام المعارضة سواء داخل الحزب أو خارجه لعدم توفر
السياسية خارج اطار التنظيم الحزبى وعقيدته السياسية .

٤ ـ مباشرة الاعمال السياسية اليومية باسم الشعب دون تحقيق
الشعب بل البحـــث اولا عـــن الوسيلة المثلـــى لتحقيـــق مصالح ا
(الطليعة) .

٥ ـ ان الحزب الواحد فى واقع الحياة السياسية أمر تحكمى
مع أبسط مبادىء الديمقراطية .

٦ ـ يفرض الحزب الواحد تحكم « دكتاتورية » الطبقة الوا
والتى يفترض فيها خطأ تمثيلها للجماعة السياسية كلها (١٧) .
هناك خلاف حول تحديد طبيعة ودور الحـــزب الواحـــد فى

النامية ، فنجد وجهة نظر ترى أن التنظيم السياسى الواحد الذى يوجد فى كثير من الدول النامية وعدم السماح لأى تنظيم آخر بممارسة السياسة بأى شكل من الاشكال ترى أن الاخذ بهذا النمط هو تطبيق وتبنى لفكرة الحزب الواحد ولو بطريقة قد تختلف عن النمط الشيوعى وبذلك ترى وجهة النظر هذه أن ذلك ابتعاد عن الديمقراطية ، غير أننا نجد أن ابراهيم درويش ويسبقه فى ذلك كتاب مبادىء العلوم السياسية (١٨) يرفض نعت بعض النظم السياسية فى الدول النامية والحديثة الاستقلال بأنها نظم تتبع نظام الحزب الواحد ، ويمكن تحديد أسس الاختلاف بين نظام الحزب الواحد فى الدول الشيوعية وبين نظام التجمع الشعبى الواحد فى الدول النامية وفقا لهؤلاء الكتاب فى الآتى : ـ

أولا : الاعتراف بحقوق المعارضة البناءة والتمسك بحكم القانون ٠

ثانيا : ان الدول النامية أخذت بالنظام لا كعقيدة لا يحيد عنها بل كتجربة عملية لتحقيق وحدة الدولة ونموها الاقتصادى ٠

ثالثا : ان تواجد احزاب متعددة أمر غير مستساغ عملا لهذه الدول الحديثة الاستقلال ٠

ولا شك أن التبرير الجوهرى لقيام التجمع السياسى الواحد هو أن التغيير الاجتماعى رالاقتصادى المستمر والسريع لم يعد هدف عدد محدود من الدول الشمولية فقط بل غالبية الدول النامية فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية فسعيها الى تلك التنمية يجعلها تأخذ بنظام سياسى لا تسمح فيه بتعدد الاحزاب كأساس للحكم ، غير أنه مهما كان السبب فى تبنى نظام الحزب الواحد وما يطلق عليه البعض التجمع الوطنى أو الاتحاد الشعبى أو الجبهة الوطنية وغيرها من التسميات مهما كان ذلك السبب فان الخشية هو أن تستغل تلك المؤسسة لتكون أداة حكم دائمة لا ترضى بديلا ولا تقبل نقاشا ، وتنقلب بذلك تلك المؤسسة من تجمع من اجل التنمية والتغيير الى وسيلة للتسلط والتحكم فى مصائر أفراد الشعب ، فنجد أمثلة كثيرة لذلك النمط من الحكم التى على الرغم من فشلها الذريع فى ارساء خطط التنمية والاهتمام الا أنها لم ترض أن تتنازل عن كرسى الحكم ، بل على العكس من ذلك نجدها قد تجاوزت حدودها وذلك بتبنيها أساليب قهرية لتثبيت مركزها فى السلطة دون منازع ٠

والمهم فى هذا المجال أن النظم التى اطلق عليها « الشعبية » بعد استخدام لفظ الديمقراطية فى تبنيها للنظام الحزبى سعيا وراء تحقيق الديمقراطية لم تتمكن من تطبيقها وذلك لعدم اتاحة الفرصة للشعب للمشاركة السياسية المستمرة وبالنظر الى الحزب الحاكم ، ايا كان تسميته ،

وعلاقتــه بأجهزة النظام السياسي المختلفة سواء كانت تشريعية او ز
فان الممارسة الواقعية توضح أن هــذه الانظمة التــى تطلــق علــ
الديمقراطية الشعبية هي مسميات أكثر من حقائق حيث أن حكم
او سلطة الشعب لم تتحقق وانمــا ما تحقق هو سلطة الحــزب بصف
وسلطةقيادته بصفة خاصة . أما الشعب فلا يمارس السياسة الا من
خلايا الحزب المختلفة أو من خلال مشاركته الدورية فى اختيار م
عنــه فى المجالس التى عادة ما يطلق عليها الشعبية .

رابعا : الديمقراطية فى ليبيــا :

بدأ النظام السياسى فى ليبيا يأخذ شكله الديمقراطى بالمعنى
فى هذا البحث بعد تشكيل المؤتمرات الشعبــية والتى أعطيت حق
السياسة سواء فى جانب التشريع أو الرقابة .

وانبثقت هذه الاطارات من الفلسفة التى نادى بها الكتاب الا
فصله الاول حيث يذكــر أن « المؤتمرات الشعبية هى الوسيلــة ال
للديمقراطية الشعبية » . وبذلك أصبحت المؤتمرات الشعبية الاساس
القناة الوحيدة التى يشارك المواطن من خلالها فى اتخاذ القرارات
ممارسة الديمقراطية الشعبية كما نادى بهــا الكتاب الاخضر علــى
التالــى :

١ ــ يقسم الشعب الى مؤتمرات شعبية أساسية لها لجان قيادي
٢ ــ من مجموع اللجان القيادية فى كــل بلديــة تتكــون ال
الشعبية للبلدية .

٣ ــ تختار جماهير كل منطقة لجانا شعبية ادارية لتحل محل
الحكومية وتعتبر هذه اللجان مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الاسا
اختارتهــا .

٤ ــ تشكل نقابات واتحادات أو مؤتمرات مهنية تهتم بالجوا
لكل فئــة من فئــات الشعب .

٥ ــ يتكون من مجموع القيادات للمؤتمرات واللجان والنقابــا
الشعب العام الذى يعتبر مؤتمر صياغة لما تصل اليه تلك المؤتمرات
من قرارات وتوصيــات .

واستنادا الى الخطوة الاولى وهى تقسيم الشعب الى مؤتمر ا
أساسية فقد تم تقسيم الشعب الليبى الى مؤتمرات شعبية اساسية اعتـ
التقسيم الموجود لوحدات الاتحاد الاشتراكى العربى الجماهيرية م

تعديلات على بعضها كما ادخلت بعض التعديلات الاخـرى على النظـام الادارى الليبى · ولكل مؤتمر شعبى لجنة مختارة اختيارا شعبيا « واللجنة القيادية للمؤتمـر الشعبى الاساسى هى القيـادة السياسية له التـى تباشر النشاط السياسى اليومى » ·

وتعتبر المؤتمـرات الشعبية الاساسية الركيـزة الرئيسية فى تطبـيق الديمقراطية الشعبية فى ليبيا ، وذلك لان المؤتمرات الشعبية الاساسية هى التى تختار اللجان الشعبية للادارة وهى التى تراقبها فى تنفيذ ما تطرحـه عليها من تشريعات ومطالب ، كما أن من قيادات هذه المؤتمرات الاساسيـة تتكون المؤتمرات الشعبية غير الاساسية للمناطق أو البلديات · ومـن هنـا يكون دور المؤتمرات الشعبية الاساسية دورا كبيرا وهاما فى ممارسة السياسة العامة ومناقشتها والتشريع لهـا ·

ولعل اعطاء فكرة واضحة حول ماهية العلاقة بين المؤتمـر الشعبى واللجنة الشعبية تتمثل فى ذكرها ما قاله العقيد معمر القذافي للجان القيادية للمؤتمرات الشعبية فى احدى الدورات التأسيسية فى سنة ١٩٧٦ م·

« لجنة المؤتمر هى مجلس قيادة الثـورة فى المؤتمـر الشعبى الاساسى · القيادات هى التى تقول للجنة الشعبية يجب أن يحصـل ويحصل واللجنة الشعبية عليها التنفيذ ، اللجنة الشعبية هى مجلس الوزراء على مستواكم ، وانتم قيادة المؤتمر الشعبى سواء الاساسى أو على مستوى البلدية أنتم مجلس قيادة الثورة » (١٩) ·

مما سلف ندرك أن اللجان الشعبية مسئولة امام لجنة المؤتمر الشعبى القيادية والعلاقة هنا هى علاقة السياسة بالادارة ، وكما ذكر بعض العلماء السياسيين ان الادارة والسياسة هما وظيفتا الدولة الرئيسيتان ·

يقول العقيد معمر القذافي توضيحا لهاتـين المهمتيـن : « المؤتمـر الاساسى ، هذا تنظيم سياسى ، وقيادة المؤتمر الشعبى الاساسى التى هـى انتم ، هذه قيـادة سياسيـة تسوس الامـور ، تسوس المجتمـع ، تسوس الَجماهير ، تقود الجماهير ، اللجنة الشعبية فـرع البلديـة ، واللجنـة الشعبية للمراقبة هذه ليست لجانا سياسية ·· هذه لجان ادارية ، لا تمارس فيها السياسة نهائيا والشخص الموجود فيها شخص ادارى ، يدير القضايـا الاداريـة ·

وفى اطار هـذا التحديد للمسئولية ومـن منطلق أن الادارة شعـبية والرقابـة شعبية اعطى الحق للجان القيادية فى المؤتمرات الشعبية أن تعقد اجتماعات شهرية مع اللجان الشعبية التى تعـمل علـى مستوى مؤتمرهـا

الشعبى ، وذلك لاستعراض ومناقشة حاجات ومشاكل الجماهير التى
هذه اللجان على خدمتها للتعرف على الحاجات الواقعية فيها وو
تحقيقها والمشاكل الحقيقية واسبابها وطريقة التغلب عليها ، ثم التعا
الاجهزة المكلفة لتحقيق هذه الحاجات وعلاج تلك المشاكل (٢١) .

والجدير بالذكر أن المؤتمرات الشعبية الاساسية التى تمثل الديم
الشعبية فى ليبيا ليست مؤتمرات خاصة بفئة دون فئة أو محظورة على
معينين أو فئات محددة من الشعب وذلك باستثناء أفراد القوات الم
ورجال الامن الداخلى ولعل ذلك الاستثناء يتنافى مع خوض الديمقر
الشعبية الذى يعنى مشاركة جميع افراد الشعب فى السياسة دون
وذلك لاعتبارهم مواطنين فى الدولة .

ونجد أن الديمقراطيات التقليدية تطبق هذا الاستثناء فى يوم
استنادا على مبررات واهيـــة .

ان ممارسة الشعب ، ودون تمييز ، السياسة والادارة فى الدول
هام وخطير فى نفس الوقت ، فهو أمر هام لانه كثير ما سعى المواط
كل الانظمة السياسية الى المشاركة فى تلك الامور بشكل ديمقراطى
وضعت أمامه نظريا وعمليا ، العوائق التى تمنع من مشاركته المباشرة
اختلفت صور الديمقراطية وهى صيغ لم تكـن مقنعة وغير عمليـة
السياسة أو تحسين الادارة وهو من ناحية اخرى أمر خطير لان دخول
الذى لم يكن يعرف شيئا عن السياسة او الادارة فى هذين المجالين قد
من قبل فئات تعرف كيف تستغله لصالحها ولتحقيق مصالحها ولتخفيـ
خطورة هذا الوضع لا بد من توافر أمرين أولهما : التوعية السياسية
الافراد وعلى مختلف المستويات ليس توعيتهم فكريا فقط وانمـا توع
سياسيا ، من حيث المسئوليات ، أما الامر الثانى فهـو أن يحـدد
تعليمى معين عند كل مستوى ن المستويات القيادية ، وقد يرى البع
مثل هذا التحديد هو تضييق لمفهوم الديمقراطية من الناحية العلمية
الواقع الملموس والتجارب المتعددة تدل على أن مثل هذا التحديد لن
فى الديمقراطية الشعبية ما دامت الحرية مكفولة لجميع المواطنين لل
المباشرة فى السياسة بما فى ذلك حرية نقد القيادات واللجان القيادية
بناء بل ان وضع قيادات لها قدر معقول من التعليم يعتبر ضمانا للديم
وعدم استغلالها من ذوى الاطماع الشخصية .

ان ما يضر بالديمقراطية هو عدم ضمان الحرية للمواطن للمـ
بطريقة فعالة وجادة فى سياسة بلاده ، ان الاسلوب الذى اتبع فى جميـ
الديمقراطية المختلفة فى كل دول العالم فى فترات عديدة من التار

التى اصبغت على تلك النظم الصفة الاستبدادية على الرغم مما كان يقال عنها بأنها نظم ديمقراطية وانها تدافع عن الحرية فى الداخل والخارج • ان معرفة مثل هذه الامور التى حدثت فى النظم الديمقراطية التقليدية لهم وذلك لتجنبها فى الممارسة اليومية للديمقراطية الشعبية ، هذا اذا اريد لهذه التجربة الجديدة النجاح والوصول بها الى درجة النظرية السياسية الجديدة التى تتجنب ما قبلها من نظريات سياسية فالتطبيق هو الذى يثبت مدى صحة أو خطأ تلك الافكار الفلسفية وهل ترتقى الى مصاف النظرية العلمية والعملية ؟ وبالتالى يتسع مجال تطبيقها وتعم انحاء متفرقة من العالم •

بالممارسة فقط تظهر جوانب النقص ونقاط الضعف فى أى أفكار فلسفية ، بمعرفة تلك الجوانب والنقاط يمكن التصحيح ، وبالتصحيح تتطور تلك الافكار الفلسفية وذلك لتخلصها مما قد يشوبها من عيوب وبذلك تصل الى ان تكون نظرية علمية يمكن أن تطبق فى أى مكان ، اما اذا لم يحدث هذا فستبقى تلك الافكار فلسفة يحتفظ بها مفكروها ومعتنقوها ولن تتجاوز حدود منطقة معينة وان طبقت على أرض الواقع لفترة من الزمن ، وباختصار فان الاستفادة من الممارسة فى تطوير النظرية يفيد تلك النظرية ولن يضرها •

يتكون مؤتمر الشعب العام ، الذى يعتبر مؤتمر صياغة لما توصى به المؤتمرات الشعبية الاساسية ، من قيادات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية • وبذلك فان عضوية مؤتمر الشعب العام تختلف عن عضوية المجالس النيابية حيث أن الاولى لا تصبغ على صاحبها صفة مميزة • وهذه القيادات تعود الى مراكزها الاصلية حال انتهاء انعقاد المؤتمر •

لا شك فى أن اعطاء مسئولية صياغة وبلورة ما تتناوله المؤتمرات الشعبية فى دورات انعقادها لمؤتمر الشعب العام هو شىء ضرورى غير انه لا بد من الاشارة الى نقطتين :

الاولى : انه اذا ما تغير دور مؤتمر الشعب العام من مؤتمر لمناقشة وتنسيق وصياغة ما تتناوله المؤتمرات الشعبية الى مؤتمر تقرير سياسات والتشريع فى أمور لم تتناولها المؤتمرات فى دوراتها السابقة اقول اذا ما تغير هذا الدور فان مفهوم الديمقراطية الشعبية يتغير الى مفهوم الديمقراطية النيابية التى نبذها الكتاب الاخضر واعتبرها تدجيل •

الثانية : تتعلق بمسألة تفويض الاختصاصات فاذا ما تم تفويض
الاختصاصات فان الديمقراطية الشعبية تنقلب الى ديمقراطي
تفويضية يفوض فيها الشعب كل الاختصاصات الـــى جهات م
وهذه الملاحظة لا يقصد منها عدم التفويض على الاطلاق ولك
منها ان التفويض يكون اولا بصفة نسبية وفى الامور الملحة
لا بد من الرجوع الى المؤتمرات الشعبية الاساسية للتصديق على
الجهة المفوضة فى ذلك الاختصاص ٠

ان ضرورة التفويض فى اختصاصات معينة وتكليف افراد أو
او فئات للقيام بمهام معينة يؤكد ما ذكر فى أول هذا البحث من ا
تطبيق الديمقراطية المباشرة وأما ما يطبق فـــى ليبيا الان فهـــو
الديمقراطى الشعبى الذى يمكن اعتباره اقـــرب الصور الـــى الديم
المباشرة المثالية نظريـــا وعمليا ٠

وخلاصة القول لقد اقيـــم الاطار الجديـــد للديمقراطية سع
مشاركة كل مواطن مشاركـــة فعالة فـــى السياسة والادارة ، وبذل
الديمقراطية الشعبية كما طالب بتنفيذها العقيد معمر القذافي على
الواقع قبل أن يعلنها فلسفة فى الكتاب الاخضر واعتبر هذا التقديم
لاعلان قيام سلطة الشعب ، والنجاح فى ممارسة الديمقراطية الح
تتمثل فى تحمل الشعب مسئولياته وذلك عن طريق المشاركة ا
والمستمرة فى السلطة من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية ٠

واذا كان التعريف البسيط لمفهوم الديمقراطية هو حكم الشع
سلطة الشعب فان المفهوم الجديد للديمقراطية الشعبية سيكون أفض
الديمقراطية التى عرفتها البشرية حتى الان على الاطلاق وذلك
اتيـــح لهذه التجربة الممارسة الفعلية والحرة ٠

خاتمــة البحث :

من خلال الاستعراض البسيط لمختلف الانماط من الممارسة الديمقراطية يمكن القول أن كل تلك الممارسات عمليا لم تكـن تعبر عـن الديمقراطية المباشرة كما حددت مباشرة الشعب لجميـع شئون الدولة • وعلى الرغم من تشابهها جميعا فى ذلك الا أنهـا اختلفت فى مـدى تقاربها مـن مفهـوم الديمقراطية المباشرة •

كما يمكن القول أنه من خلال فحص الانظمة السياسية التى تتبنـى المفهوم الديمقراطى فى اطاره العـام • فاننا نجد أن الحكـم الشعبـى أو حكم الشعب لا يتوافر فى غالبية تلـك التجارب الانسانية • أما بالنسبة للتجربة الليبية الذى يعتبر تطبيقها فى ليبيا اساسا لتطبيقها أو امكانيـة لتطبيقها فى انحاء العالم فانها تجربة حديثة يتمثـل فيها الحـكم الشعبى اكثر من اى صورة اخرى من الصور التى تناولها هذا البحث • الا أن هذه لاتجربة ، نظرا لحداثتها ، تحتاج الـى كثير مـن التقنين فى العلاقات السياسية والادارية بين مختلف الاطارات الشعبية سواء على مستوى البلدية أو المنطقة الواحدة او على مستوى الجماهيرية ، وذلك لتحديد ملامحهـا التطبيقية وتوضيح الرؤيا أمام من يسعى الى تطبيقها فى العالم • ولا شـك فى أن الممارسة الشعبية الواقعية ستلعب دورا كبيرا فى تقنين تلك العلاقات وتحديد مدى خصوصيتها أو عموميتها •

الهـوامش

١ ـ بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، المدخل فى علم السياسة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٦ ، صفحة ١٥٧ •
٢ ـ ثروت بدوى ، النظم السياسية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، صفحة ٢٠٠ •
٣ ـ معمر القذافي : الكتاب الاخضر : الفصل الاول ، الطبعة الثالثة ، صفحة ٢٩ •
٤ ـ ثروت بدوى ، المرجع السابق ، صفحات ٢٠٣ ـ ٢٠٥
٥ ـ حول شىء من التفصيل أنظر جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، ترجمة حسن جلال العروس ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٣ ، صفحات ٥ ـ ٢١ •
٦ ـ جورج سباين ، المرجع السابق ، صفحة ٦ •
٧ ـ المرجع السابق ، صفحات ٢ ـ ٥ •
٨ ـ روبرت ماكيفر ، تكوين الدولة ، ترجمة حسن صعب ، بيروت ، لبنان ، دار العلم

للملايين ، ١٩٦٦ ، صفحة ٢٢١ .
٩ ـ معمر القذافي ، الكتاب الاخضر ، مرجع سبق ذكره صفحات ٦ ـ ٨ .
١٠ ـ عبد الحميد متولى ، المفصل فى القانون الدستوري ، القاهرة : مطبعة الثقافة ، ١٩٥٢ ، صفحة ٣٥٢ .
١١ ـ محمد طه بدوى ، أصول علم السياسة ، صفحات ٢٧٠ ـ ٢٧٤ .
١٢ ـ ثروت بدوى ، النظم السياسية ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ٢٠٦ .
١٣ ـ يحى الجمل ، الانظمة السياسية المعاصرة ، القاهرة ، دار الشروق ، صفحة ٢٠٩ .
١٤ ـ حول تفصيل هذه السمات العامة وغيرها حول نظام الحزب الواحد التنظيمات السياسية الشعبية تأليف الشافعى أبو رأس ، القاهرة : عالم ا ١٩٧٤ ، صفحات ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .
١٥ ـ المرجع السابق ، صفحة ٢٧٧ .
١٦ ـ المدخل فى علم السياسة ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ٢٧٧ .
١٧ ـ أنظر النظام السياسى ، تأليف ابراهيم درويش ، القاهرة ، دار النهضة ا الطبعة الثالثة ، ١٩٧٥ ، صفحة ١٩٤ .
١٨ ـ أنظر فى هذا كتاب « مبادىء العلوم السياسية » أو « المدخل فى علم ال تأليف بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، القاهرة : مكتبة الانجلو ١٩٦٣ ، صفحة ٤٠٠ ، طبعة ١٩٧٦ ، صفحة ١٧٦ على التوالى ، وانظر ك الخصوص كتاب « النظام السياسى » تأليف ابراهيم درويش ، المرجع صفحة ١٩٤ .
١٩ ـ من محاضرة فى الدورة التسييسية الاولى لقيادات المؤتمرات الشعبية نش كتاب « الشعب أداة الحكم » من سلسلة الدراسات التنظيمية ، رمضان ٦ سبتمبر ١٩٧٦ طرابلس ، الاتحاد الاشتراكى العربى ، الامانة العامة التنظيم ، صفحة ١٩٦ .
٢٠ ـ المرجع السابق صفحات ٢٠٣ ـ ٢٠٤ .
٢١ ـ النظام الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى واللوائح التنظيمية ، م الدراسات التنظيمية (٦) ، صفحات ٨٣ ـ ٨٥ ـ ١٠٣ ـ ١٠٥ .